مجلة الحقوق والحريات
المجلد 12، العدد 2
السنة 2024، ص85-ص99

ارتباط حماية البيئة بالتنمية المستدامة في الجزائر:
استشراف تشريعي وتعزيز دستوري

The Link between Environmental Protection and Sustainable Development in Algeria : Legislative Prospects and Constitutional Enhancement

إبراهيم مرامرية [1] نبيل بوعجيلة [2]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس ، مخبر القانون المقارن والدراسات الاجتماعية والإستشرافية جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، (الجزائر)
b.meramria@univ-soukahras.dz

[2] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس ، مخبر القانون المقارن والدراسات الاجتماعية والإستشرافية جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، (الجزائر)
n.bouadjila@univ-soukahras.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2024/04/09	2024/09/20	2024/10/12

الملخص:

تعتبر التنمية المستدامة أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث، حيث تسعى مختلف الدول إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة.

تتناول هذه الدراسة تقييم ربط الدسترة الصريحة لحماية البيئة بمسألة التنمية المستدامة، كما ستتطرق الدراسة إلى التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة.

خلصت الدراسة إلى ان تعزيز ربط حماية البيئة بالتنمية المستدامة دستوريا يهدف التأمين القانوني لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال تكريسها دستوريا، ومنه، تحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة .

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – الدسترة - حماية البيئة - الدستور الجزائري- التشريعات البيئية

المؤلف المرسل : إبراهيم مرامرية

Abstract:

Sustainable development is considered one of the most significant challenges facing societies in the modern era, as various countries strive to achieve economic and social progress while preserving the environment.

This study evaluates the explicit integration of environmental protection with the concept of sustainable development, and it explores the balance between economic and social development and environmental preservation.

The study concludes that enhancing the linkage between environmental protection and sustainable development constitutionally aims to secure legal protection for the environment within the framework of sustainable development, thereby achieving a balance between development, environmental preservation, and promoting sustainability.

Keywords: Sustainable development, integration, environmental protection, Algerian constitution, environmental legislation.

مقدمة:

تعد فكرة التنمية المستدامة واحدة من أهم المسائل والتحديات التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث. فمن الضروري على الدول والشعوب أن يبذلوا جهودًا كبيرة ويعملوا بطرق تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في نفس الوقت.

ترافق الاهتمام بالتنمية المستدامة مع تزايد النشاط الصناعي وتسارع وتيرة الإنتاج واستغلال الموارد المختلفة، فقد أصبح من الضروري استكشاف متطلباتها الواضحة وتأثيرها الخطط التنموية للدول النامية التي تسعى للحاق بركب التنمية وتحقيق الرخاء لشعوبها.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف متطلبات الحفاظ على البيئة بوصفها جزءًا أساسيًا من أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر وربطها بالتنمية المستدامة، حيث تعد حماية البيئة واحدة من أبرز أبعاد التنمية المستدامة.

وبناءً على ما سبق، تتناول الدراسة الإجابة على السؤال التالي: ما هي أهمية تعزيز ربط حماية البيئة بالتنمية المستدامة في الدستور الجزائري.

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم الموضوع إلى قسمين.، سيتم في القسم الأول التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. أما في القسم الثاني، سيتم استعراض التشريعات الجزائرية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

تبرز أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على تداعيات حفظ البيئة وربط قضية حمايتها بالتنمية المستدامة، مما يساهم في فهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذا الحفظ، وبالتالي يساعد في اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة لتحقيق التوازن بين تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة.

تحقيقًا للأهمية المذكورة، تحددت الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في استكشاف متطلبات حفظ البيئة، وتحليل تداعيات حفظ البيئة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتفاعلية تلك التداعيات مع السياسات والإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر. وذلك بهدف تقديم توصيات فعالة لتعزيز حفظ التنمية المستدامة وحماية البيئة، مما يساهم في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

يعتمد هذا البحث على منهج وصفي تحليلي، مع استخدام الأدوات والتقنيات الملائمة للدراسة

تعتبر التنمية المستدامة من أبرز المسائل والتحديات التي تواجهها الشعوب في العصر الحالي، حيث تعمد الدول والشعوب إلى بذل جهود جادة، والعمل بكيفية تحقق التنمية الاقتصادية ومعها الاجتماعية والبيئية في نفس الوقت.

إن الاهتمام بالتنمية المستدامة كان نتاج تنامي النشاط الصناعي وكذا تسارع وتيرة استغلال الموارد الطبيعية، ما جعل من الأهمية بما كان استكشاف المقتضيات الصريحة لمسألة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية بصفة عامة، خاصة ما تعلق بالدول السائرة في طريق النمو، التي تسعى للحاق بالدول المتطورة وتحقيق الرخاء لشعوبها.

تهدف الدراسة إلى استكشاف مقتضيات التكريس الدستوري لحماية البيئة بالجزائر وربطها بالتنمية المستدامة بشكل صريح، بوصف حماية البيئة من أبرز أبعاد التنمية المستدامة.

وانطلاقا مما سبق تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي أهمية التعزيز الدستوري لربط حماية البيئة بالتنمية المستدامة في الجزائر.

وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا الموضوع إلى قسمين حيث سنتناول في المبحث الأول المفاهيم المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني سنتناول من خلاله التشريع الجزائري المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على تداعيات الدسترة الصريحة لحماية البيئة ووربط مسألة حماية البيئة بالتنمية المستدامة، ومنه فهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الدسترة، ما يسهم في اتخاذ القرارات السليمة والمستنيرة، للموازنة بين تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة.

أهداف الدراسة: تحقيقا للأهمية المذكورة، تحددت الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في استكشاف مقتضيات الدسترة الصريحة لحماية البيئة، وتحليل تداعيات الدسترة الصريحة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتفاعل ذلك مع السياسات والإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، للوصول إلى تقديم توصيات فعالة لتعزيز دسترة التنمية المستدامة وحماية البيئة بما يسهم في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

منهج البحث :تعتمد هذه الدراسة على منهج الوصفي التحليلي . باستخدام الأدوات والتقنيات التي تتناسب والدراسة.

المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

يطرح تخلف الدول النامية عن اللحاق بركب التطور في مجالات التصنيع كتحدي كبير، ما يشكل أحد أكبر المعيقات في طريق الوصول إلى حماية بيئية في إطار التنمية المستدامة، يتعين مراعاة حقوق الدول النامية المشروعة في تحقيق التنمية والرخاء وتحسين مستوى حياة شعوبها، يعتبر التوازن بين تحقيق التنمية و تعزيز حماية البيئة تحدٍ كبير، يتعين على الدول أن تضع نصب أعينها طبيعة الاقتصاديات المحلية وما يشتمل عليه من احتياجات للسكان أثناء تطوير التشريعات ووضع السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية.[1]

في الجزائر، أقر التعديل الدستوري لسنة 2020 التزام الدولة الصريح بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والسعي إلى تحقيق بيئة سليمة كحق مكفول للمواطنين، وتعزيز مسؤولية الدولة تجاه حماية البيئة وضمان توفر الموارد الطبيعية للأجيال الحالية وللأجيال القادمة على حد السواء.

من جهة ثانية تسعى التشريعات الجزائرية إلى إيجاد التوازن بين احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين حماية البيئة ومكافحة التأثيرات الضارة بها[2].

تعبر متطلبات حماية البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي، على حتمية ضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي نفس الوقت المحافظة على البيئة، فمسألة تحقيق التنمية المستدامة تحتاج إلى الوصول إلى خلق توازن بين النمو الاقتصادي من جهة

1- حمود صابرينة، دور السياسة البيئية في توجيه الاستثمار في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2014 /2015 ، ص123 .

2- عيسى محمد الغزالي،السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 25،2004 ،ص 11.

وحماية البيئة من جهة ثانية، مع عدم إهمال البعد الاجتماعي، فالبيئة السليمة تعد أساسًا للازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.[1]

المطلب الأول: مفهوم البيئة كقيمة تقتضي الحماية

تشهد قضايا البيئة ومسألة التنمية المستدامة اهتماماً كبيرا ومتزايدا من قبل المجتمع الدولي، فالعالم يُدرك أن التألق والتطور الوصول إلى تحقيق التنمية لا يمكن أن يكون على حساب البيئة. وهو ما تعمل عليه العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، والتي تشترك جميعها في تعزيز هذه الرؤية، وهو ما جعل من حماية البيئة أحد أبرز وأهم أولويات المجتمع الدولي، [2] .،

ومنه لا يمكن التعامل مع مسألة حماية البيئة بالطريقة الامثل دون تحديد المفاهيم المرتبطة بها كقيمة تقتضي الحماية.

الفرع الأول: تعريف حماية البيئة

تعني حماية البيئة تلك الجهود المتكاملة والإجراءات والترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها وعلى مواردها من التلوث، ومكافحة التدهور والاستنزاف وكل أشكال الإضرار بها، لتحقيق أهداف الاستدامة والحفاظ على سلامة وصحة البيئة والإنسان، وتتمحور هذه الجهود في السياسات والإجراءات وكل الوسائل والإمكانات التي تقوم بها وتوفرها الدولة والمجتمع لمنع تدمير البيئة والسعي للحد من تأثير الأنشطة البشرية عليها[3]، كما تشتمل هذه الجهود على التوعية وإشراك المواطن والمشاركة المجتمعية، وتعزيز الوعي بأهمية المسألة البيئية وتشجيع المشاركة الجادة من قبل المسؤولين وكذا المواطنين قصد تنفيذ سياسات الدولة المرتبطة بالبيئة ، والحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي

1- عزوز كردون وآخرون، البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية،مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر، شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2001.

2- عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة - حالة الجزائر- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2008، ص 25.

3- عبد الجواد عبد الله سلوى، العشوائيات من منظور الخدمة الإجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، مصر، 2013، ص29.

من خلال ضمان استخدام واستغلال مستدامين للموارد البيئية ومنع التلوث والحد من تأثيره وكذا تحقيق التوازن بين الاستفادة الاقتصادية من الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، كما تنصب جهود حماية البيئة على العمل الهادف إلى إصلاح الأضرار المسببة للتدهور البيئي وحماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية وفقا لما يحقق إستفادة الأجيال الحالية من حقوقها في الموارد دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة والمستقبلية على الاستفادة هي الاخرى من حقوقها في الموارد، ويتبلور الهدف الأسمى من حماية البيئة في تحقيق توازن توافقي بين تلبية احتياجات الإنسان وحماية البيئة وذلك من خلال العمل الجماعي والسعي لتحقيق التنمية المستدامة ومنه، ضمان استمرارية الحياة على كوكب الأرض [1].

الفرع الثاني: التعريف القانوني للبيئة في لتشريع الجزائري

لم يعرف القانون الجزائري البيئة يطريقة مباشرة ولكن المشرع اكتفى بذكر عناصرها وذلك من خلال ما جاء في المادة الرابعة من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والتي عرفت البيئة كما يلي: "**تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي ، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الاماكن والمناظر والمعالم الطبيعية**." [2]

المطلب الثاني: **ارتباط البعد البيئي بالتنمية المستدامة**

تعد حماية البيئة والتنمية المستدامة من المسائل الهامة التي تُناقش في كل البلدان، تسعى المجتمعات في العالم إلى تحقيق توازن بين التطلعات التنموية وحماية البيئة، إن الموازنة بين حفظ البيئة وتعزيز التنمية بطريقة مستدامة قضية معقدة وحيوية تستدعي التنسيق والتوافق بين احتياجات الإنسان وحماية البيئة لضمان

1- شارف عبد القادر، ورحماني يوسف زكرياء، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، المجلد 2 / 3 ، ص 248.

2- القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43 الصادرة في 20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 .

استدامة التنمية على المدى الطويل، وهو ما يعمل على تنظيمه القانون الدولي [1] ومعه التشريعات الوطنية كأدوات مهمة.

ترتبط البيئة بالتنمية المستدامة بشكل وثيق ومتداخل، إلا أن البيئة تشكل بعدا من الأبعاد المرتبطة بالتنمية المستدامة بالإضافة الى البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

قبل ظهور التنمية المستدامة كفكرة ، كانت هناك هوة فارقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية، وكانت حماية البيئة تبدو مفهوما معرقلا للتنمية وقيد يكبح التطور والتنمية وشراهة المصنعين، ومن جهة ثانية كان دعاة حماية البيئة ينظرون للمصنعين والمنتجين وكأنهم أعداء للبيئة.

بعد الملتقيات والمؤتمرات الدولية المتعددة والنقاشات السياسية والأكاديمية، بدأت المفاهيم تنسجم وحدث توافق بين البيئة كقيمة تقتضي الحماية ومواردها الطبيعية كمصادر للغذاء وموارد للإنتاج، وتم تأسيس مفهوم غير تقليدي وجديد وهو التنمية المستدامة. [2]

كان مؤتمر ستوكهولم المتعلق بالبيئة سنة 1972 بمثابة خط انطلاق لمفاهيم جديدة، حيث تم تأكيد الضرورة والحاجة لحماية الموارد سيما غير المتجددة، وتأمين استفادة الإنسانية منها، ثم بدأت فكرة التنمية المستدامة بالتطور وأصبحت محورًا للقانون الدولي للبيئة، وقد تجلى ذلك بشكل واضح من خلال استراتيجيات عالمية كإعلان نيروبي سنة 1982، ثم الميثاق العالمي للطبيعة 1982، وكذا الميثاق الإفريقي 1981، وساهمت هذه الأحداث والمبادرات في تحقيق نوع من التوازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية دوليا.

المشرع الجزائري من جهته عرف التنمية المستدامة في القانون 03-10 المؤرخ في 19جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وتحديدا في المادة الرابعة منه ، بقوله "**مفهوم يعني التوفيق بين تنمية**

---

[1]- عبد الرحمان حاتم، المسؤولية القانونية الناشئة عن الأضرار البيئية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة أم درمان، السودان، 2015/2014، ص 122.

2- معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، - سورية نموذجا- ، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص: 43.

اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".[1]

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تتعامل هذه الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة مع مختلف جوانب التنمية، وتتدعم الاستدامة بفعل التوازن بين النمو والتطور الاقتصادي وكذا التطور الاجتماعي والبيئي، مع الاهتمام لاحتياجات المتعلقة بالحاضر والمستقبل أيضا، وهو ما يملي استغلال الموارد البيئية بشكل مستدام، لتحقيق مستوى معيشة يكون أفضل للمجتمع والحفاظ على التوازن البيئي، ومنه، فإن الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة تشمل ما يلي:

أولا: البعد الاقتصادي: ويتضمن تعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مبدأ التنافسية، وكذا النمو الاقتصادي، ومنه تحفيز الإبداع وتطوير الصناعة والزراعة والخدمات من خلال تطوير أدوات الانتاج.

ثانيا: البعد الاجتماعي: يسعى البعد الاجتماعي إلى تحسين الخدمات المتصلة بالفرد والمجتمع في جانبها الانساني والاجتماعي كالصحة والتعليم والتأهيل، ومن ثمة مكافحة البطالة والآفات الاجتماعية، والعمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة.

ثالثا: البعد البيئي: يتصل هذا البعد، بالاهتمام بالمحيط، والاهتمام بنوعية المياه والتربة والهواء، والسعي للحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية والتنوع البيولوجي، وإيجاد حلول لمشكلة التغير المناخي.

تتفاعل وتتكامل أبعاد التنمية المستدامة بشكل ديناميكي فهي تسعى إلى حماية البيئة مع تحقيق رفاهية الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية، ويعتبر تحقيق التوازن الفعلي بين هذه الأبعاد أساسا لتحقيق فكرة التنمية المستدامة.[2]

المبحث الثاني: التشريع الجزائري المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة

تحتل مسألة حماية البيئة مكانة جد مميزة على مستوى مختلف القوانين الجزائرية، عزز الدستور الجزائري حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وخصها

1- نظر المادة 4 من القانون 03-10، المرجع السابق.

2- نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية،د م ن: مركز دراسات واستشارات الإدارة، مصر، 2000، ص: 220.

بنصوص دستورية صريحة، وسار الدستور على نفس خطى التشريع العادي، حيث خص المشرع الجزائري حماية البيئة والتنمية المستدامة بترسانة غاية في الاهمية من القوانين المتعددة والمتشعبة كان أبرزها القانون 03-10 الذي سماه المشرع بالقانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

المطلب الأول: المكانة الدستورية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

إن دسترة مسألة حماية البيئة بشكل صريح على خلاف الإشارات الضمنية في الدساتير السابقة خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 [1]، ثم تعزيز هذه الدسترة من خلال التعديل الدستور لسنة 2020 بإضافة عبارة مهمة وهي "في إطار التنمية المستدامة"، تحديدا في نص المادة 68 كما يلي: "**للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة.**

يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة"

وهذا يعني أن لموضوع التنمية المستدامة أهمية كبيرة وهي كذلك مرتبطة بحماية البيئة ، كما أنها يجب أن تأخذ في الحسبان أثناء صياغة القوانين والتشريع في الجزائر، وبالتالي، فإن التكريس الدستوري لحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة يعمل على تعزيز الالتزام بالحفاظ على البيئة ، ومنه فإن التوجه للموقف الرسمي للجزائر تجاه هذه المسائل وكذا تحمل مسؤوليات الدولة في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ألزم الدولة بتوفير إطار تشريعي متكامل للتعامل مع الجرائم البيئية وإنزال عقوبات صارمة على المخالفين للتشريع المعمول به، وعليه فإن دسترة حماية البيئية في إطار التنمية المستدامة بموجب نص المادة 64 من الدستور يعكس التزام المؤسس الدستوري الجزائري بمكافحة الجرائم الضارة بالبيئة والحفاظ على بيئة سليمة[2].

وقد تضمنت ديباجة الدستور ما يلي:

1- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، ج ر العدد 14، المؤرخة في 27 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق لـ07 مارس 2016 م.

2- بوعجيلة نبيل، حماية البيئة في التشريع الجزائري، ملتقى وطني حول المياه وتغير المناخ والبيئة والزراعة، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر، 2023/09/20.

"يعبّر الشعب الجزائري عن تمسكه بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

إن الشعب الجزائري متمسك بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة، كما يظل الشعب منشغلا بتدهور البيئة والنتائج السلبية للتغير المناخي، وحريصا على ضمان حماية الوسط الطبيعي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة." [1]

وفي السياق ذاته فقد أقرت المادة 21 من الدستور التزام الدولة بالحفاظ على البيئة وكذا الموارد الطبيعية وقد جاء فيها:

"المادة 21 : تسهر الدولة على :

– حماية الأراضي الفلاحية،

– ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاههم،

– ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية،

– الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى،

– حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوثين."

كما إعتبرت المادة 64 من الدستور والتي جائت واضحة البيئة السليمة في إطار التنمية المستدامة حق مكفول من حقوق المواطن .

"المادة 64: للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة.

يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة" [2]

المطلب الثاني: القوانين المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

صدر سنة 1983 أول قانون يتعلق بحماية البيئية في الجزائر، وهو القانون رقم: 83-03 ثم بعد ذلك جاءت العديد من القوانين والتنظيمات واللوائح ، أبرزها قانون حماية

1- المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الاولى 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020 ، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري 2020 ، ج ر عدد 82 الصادرة بتاريخ 15 جمادى الاولى 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020.

2- أنظر المادة 68 من المرسوم الرئاسي 20-442، المرجع السابق.

الصحة وترقيتها، عبر المشرع من خلاله على أهمية علاقة حماية البيئة بحماية الصحة، ثم صدر سنة 1987 القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير، ويدلل على توجه الدولة لبناء تشريعي شامل يخضع لتطبيق سياسات الدولة الرامية تدريجيا إلى حماية البيئة، ثم بعد مؤتمري ريو ديجانيرو وجوهنزبورغ، تغيرت المفاهيم، كنتيجة لتوقيع الجزائر على عديد الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي شاركت فيها والتي ترتبط بحماية البيئة، وهو ما دفع بالمشرع الى الانسجام مع التزامات الجزائر وتدارك بعض النقائص، من خلال صدور القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ساري المفعول تحت رقم 03-10 سنة 2003 كنقطة تحول لصالح البيئة والصحة في الجزائر، ورغم وصدور هذا القانون لم يحصر المشرع الجزائري مسألة حماية البيئة في قانون واحد، بل عمل على أدرجها في عديد القوانين الاخري، والمراسيم والأوامر ، منها على سبيل المثال: القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، والقانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، القانون رقم 04-03 المتعلق بالمناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، اللقانون رقم 04-20 المتعلق بالأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، القانون رقم 07-06 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها، القانون رقم 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 04-444 المتعلق بكيفية منح الجائزة الوطنية من اجل حماية البيئة، المرسوم التنفيذي رقم 06-198 يظبط التطبيق المطبق على المؤسات المصنفة لحماية البيئة ، المرسوم التنفيذي رقم 07-145 يحدد محال تطبيق ومحتوى وكيفيت المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، والعديد من الأوامر والمراسيم والقوانين الأخرى والتي تتعلق بمجالات أو قطاعات خاصة، وهو ما يفسر الإهتمام الكبير الذي يوليه المشرع لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.[1]

1- سمير بن عياش، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، دراسة حالة ولاية الجزائر، 1999-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعالام، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص: 40.

الخاتمة:

تنتهي هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- أن حماية لبيئة في إطار التنمية المستدامة تظل مبدأ أساسيا في تحقيق تقدم المجتمعات في العصر الحديث، فهي ليست مجرد هدف إيديولوجي، بل هي توجه استراتيجي يشكل أساس التخطيط واتخاذ القرارات على المستويات المختلفة.
- سعي المؤسس الدستوري إلى تعزيز العلاقة المتبناة في القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والرامية إلى ربط حماية البيئة بالتنمية المستدامة بموجب دسترتها الصريحة بما يسمح من استدامة توازن مستمر بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة و حماية البيئة عبر تطبيق سياسات بيئية واضحة والالتزام بالقوانين البيئية وأبعاد التنمية المستدامة.

ومنه فإن هذه الدراسة تقترح كتوصيات مايلي:

- دعم التشريعات البيئية الموجودة وتطويرها لتعكس بشكل أكثر دقة ربط حماية البيئة بالتنمية المستدامة. يُنصح بتبني سياسات وقوانين تعزز الممارسات الصديقة للبيئة وتحمي الموارد الطبيعية.
- تعزيز الوعي البيئي وتثقيف الجمهور حول أهمية حماية البيئة والتنمية المستدامة. يمكن تنفيذ حملات توعوية وتثقيفية لتعزيز الفهم والمشاركة الفعّالة في مجال الحفاظ على البيئة.
- تطوير التعاون والشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة. يمكن تشجيع التعاون في تنفيذ مشاريع بيئية وتبادل المعرفة والتجارب الناجحة.
- تقييم دوري ورصد مستمر لتقييم تقدم الجزائر في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. يمكن استخدام المؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لقياس التقدم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
- التشجع على تعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة، مثل البيئة والاقتصاد والتخطيط العمراني، من خلال تبني نهج شمولي في صنع القرارات. يجب أن - ---

تتعاون الوزارات والمؤسسات المختلفة لضمان تنفيذ سياسات تعزز التنمية المستدامة وتحمي البيئة.

- الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة والموارد المالية المتاحة في إطار التعاون الدولي لتعزيز جهود الحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ - القوانين:

1- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، ج ر العدد 14، المؤرخة في 27 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق لـ07 مارس 2016 م.

2- المرسوم الرئاسي رقم: 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الاولى 1442 الموافق لـ30 ديسمبر 2020 ، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري 2020 ، ج ر عدد 82 الصادرة بتاريخ 15 جمادى الاولى 1442 الموافق لـ30 ديسمبر 2020.

3- القانون رقم: 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43 الصادرة في 20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ19 يوليو سنة 2003 .

4- القانون رقم: 23-12، المؤرخ في 05 اوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، جريدة رسمية عدد 51، الصادرة بتاريخ: 15 محرم عام 1445 هـ، الموافق: 06 غشت عام 2023م.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- عبد الجواد عبد الله سلوى، العشوائيات من منظور الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، مصر، 2013،

2- عزوز كردون وآخرون، البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية،مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر، شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

3- نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية،د م ن: مركز دراسات واستشارات الإدارة، مصر، 2000

ب- الرسائل الجامعية:

1- - عيسى محمد الغزالي،السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد25 ،2004 .

2- حمود صابرينة، دور السياسة البيئية في توجيه الاستثمار في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2014/ 2015 .

3- سمير بن عياش، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، دراسة حالة ولاية الجزائر، 1999-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعالام، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

4- عبد الرحمان حاتم، المسؤولية القانونية الناشئة عن الأضرار البيئية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة أم درمان، السودان، 2015/2014.

5- عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة - حالة الجزائر- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2008.

6- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة ، - سورية نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2012.

ج- المقالات في المجلات:

1) حيموم مجيد، التنمية المستدامة على ضوء التشريع الجزائري، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3 ، العدد 01، 2021 ، ص: 319.

2) شارف عبد القادر، ورحماني يوسف زكرياء، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجلد 2 / 3 ، ص 248.

3) عيسى محمد الغزالي،السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد25 ،2004 ،ص 11.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1- بوعجيلة نبيل، حماية البيئة في التشريع الجزائري، ملتقى وطني حول المياه وتغير المناخ والبيئة والزراعة، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر،سوق أهراس بتاريخ 2023/09/20.